الأنباء
الخميس 5 فبراير 2015

الأفضل تحقيق الميثاقية في انتخاب الرئيس إنما الأسوأ ألا يكون هناك رئيس

سليمان لـ «الأنباء»: اسم الرئيس لن يأتي من الخارج إنما هو صناعة لبنانية داخلية

بيروت ـ داود رمال

توقف الرئيس العماد ميشال سليمان عند زيارة الموفدين الدوليين الى لبنان وآخرهم الموفد الفرنسي جان فرانسوا جيرو قائلا في حديث لـ «الأنباء»: يحز في نفسي ان الاجانب يأتون الينا لحل مشاكلنا ولاسيما الاستحقاق الرئاسي، بينما المطلوب ان نوجد نحن حلا لهذه المسألة، ومادام انهم يأتون ويقولون ما هو الحل حتى ننجزه لكم، فذلك يعني انه اذا لم يكن لدينا حل داخلي فلا حل لديهم، وبالتالي اذا توافر الحل الداخلي لماذا لا ننجزه لبنانيا؟

واضاف سليمان: كل ما نشعر به من زيارة الموفدين هو ان لبنان ليس متروكا، وزيارة جيرو انطلقت من نتائج ايجابية في محادثاته في ايران، اذ شعر ان القيادة الايرانية مهتمة بالموضوع الرئاسي واستقرار لبنان وهذا هم مشترك فرنسي ـ ايراني.

ميشال سليمان

وانتقد سليمان القول: على المسيحيين ان يتفقوا لكي ينتخب رئيس للجمهورية، فهذا الامر ليس صحيحا، رئيس الجمهورية في لبنان ليس ممثلا للمسيحيين، وهو وحده دون باقي رؤساء المؤسسات الدستورية، الذي يحلف اليمين على الدستور، وبالتالي هل القول انه يمثل المسيحيين يعني ان يحلف مثلا على نصف الدستور؟ ومادام انه يحلف يمين الحفاظ على الدستور وصيانة وحدة لبنان واستقلاله فهذا يعني حكما وجوب ان يكون ممثلا للجميع.

واعتبر ان هناك علة في الملف الرئاسي وهي اننا نحتاج الى نصاب الثلثين لانتخاب الرئيس، في كل الدول هناك حل للموضوع اذا لم يتحقق النصاب، علما بان النصاب في كل الدول يتحقق باستثناء لبنان، حيث تحول الى بدعة خاصة، لكن اذا تم الالتزام بالنصاب في اول ست جلسات مثلا هل المطلوب ان نستمر بانتظار تحقق النصاب عينه؟

واضاف: واذا لم يتحقق انتخاب الرئيس، ما الافضل للبلد رئيس من دون نصاب الثلثين ومعه نصف زائد واحد او من دون رئيس؟ من الافضل ان يكون هناك ميثاقية كبيرة، لكن الاسوأ ألا يكون هناك رئيس، وبين المنزلتين نستطيع بعد تكرار الجلسات حل المعضلة عبر نصاب معين.

ويرى سليمان انه لو كانت صلاحية تفسير الدستور مازالت مع المجلس الدستوري، ربما فسر الدستور لجهة ان الجلسة الاولى تحتاج الثلثين، لكن في الجلسات التالية يكتفي بالنصف زائد واحد، لأن القوانين لا توضع للمقاطعة والتعطيل، والواجب حضور كل اعضاء المجلس النيابي واجراء عملية انتخاب الرئيس، وسأل: هل وضعت الدساتير لكي لا تنفذ؟ وكيف لا يحضر النائب الى مجلس النواب؟ وكيف يمدد النائب لنفسه ولا ينتخب رئيسا؟ انا لا اتهم جهة محددة لأن الامور لو كانت معكوسة ربما كان الطرف الذي طالب بالانتخاب اليوم هو الذي يعطل، لقد استخدموا المقاطعة في سياق نهج تعطيلي غير ديموقراطي.

ويبدو سليمان مطمئنا الى الوضع الداخلي لأنه سمع مباشرة ان الفرنسيين يشعرون ان هناك مصلحة ورغبة من كل الذين يؤثرون على الساحة اللبنانية في ألا يحصل اي خلل امني، والموضوع عائد للداخل، واللبناني اثبت انه لا يريد شكل وراض بالعقد الاجتماعي القائم، رغم كل ما حصل منذ عشر سنوات الى الآن، فإن لبنان بالحد الادنى مستقر.

ويؤكد سليمان ان جولات الموفد الفرنسي مازالت استطلاعية والحل لن يتقدم بلا ارادة لبنانية، علينا ايجاد الحل والخارج مستعد للمساعدة في حال بروز معوقات، علما اننا في غنى عن مساعدة الخارج لأن اسم الرئيس لن يأتي منه، لا من ايران ولا من السعودية ولا من فرنسا ولا من غيرها، لا احد سيحدد اسم الرئيس، واذا لم يكن هناك اسم متفق عليه في الداخل فإن الامور لن تتقدم، نحن ممتنون للمساعدة الفرنسية ونقدر دور فرنسا وغيرتها على لبنان، لكننا نفضل ان يكون دور تعاون مع الرئيس الجديد وتطوير العلاقات الثنائية وليس البحث عن انتخاب رئيس بعدما قاربنا التسعة اشهر من الفراغ.

ودعا سليمان الى استمرار الحوار بين الفرقاء رغم ان هذه الحوارات بلا نتائج كبيرة، لأن هناك حقائق لا يطرحها المتحاورون على الطاولة، ولكن الحوار جيد اجمالا ويجعل الجو افضل وربما في وقت ما تتحول الحوارات الى حقائق تقضي الى قرارات مصيرية.

ويحذر سليمان من ان لدى اسرائيل نية سيئة تجاه لبنان ولكن ليس لديها قدرة التورط كما كانت تفعل ذلك بسهولة في السابق، فهي الآن تخشى التورط، وانا استدل على ذلك من الغارتين العدوانيتين على الداخل السوري ومن الغارة العدوانية في القنيطرة، الراهن ان لدى القيادة الاسرائيلية نية اشعال الحرب لسبب ما، لكن الشعب الاسرائيلي سيحاسبهم ودول العالم ستحاسبهم، لذلك لا يعرفون كيف يشعلون الحرب خاصة انه ليس سهلا اعتماد اسلوب تنفيذ ضربة والعودة، هذا لا يمنع ان نبقى متنبهين حتى لا نعرض لبنان لأذى لا نستطيع تحمله بوجود مليوني نازح سوري وفلسطيني، وفي اي حرب لا يستطيع الناس الذهاب الى سورية لأنها في وضع صعب.

ويلفت سليمان الى ان هذا لا يمنع الحكمة في التصرف في المصير اللبناني وباستقرار لبنان، وهناك من الحكمة ما يكفي حتى لا نذهب الى اماكن بلا جدوى، والحكمة ليست جريمة انما حصيلة الشجاعة والمعرفة، والحكيم لا يستطيع ان يكون حكيما اذا لم يكن شجاعا وعارفا، ومن ليس بشجاع يخاف قول رأيه خشية الانتقاد او اغضاب احد ما.

الموفد الفرنسي جيرو التقى عون وأركان 14 آذار وعاد خالي الوفاض

أول ثمار حوار المستقبل ـ حزب الله إزالة الصور والشعارات الحكومة منشغلة بالزواج المدني والفريقان يلتقيان على رفضه

لبنانيون يزيلون الشعارات والصور الفئوية من شوراع بيروت (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

اجتاز الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله محطته الخامسة في عين التينة بسلام، وتخطى المجتمعون ارتدادات الكلام الاخير للامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله واطلاق النار الذي رافقه، وكل المواقف المتشنجة التي سبقت اللقاء، لم تؤثر على قناعة الطرفين واليهما رئيس المجلس نبيه بري بديمومته.

وبحسب المصادر، فإن الحزب أوضح للمستقبل الخطاب الاخير لنصرالله وعدم تضمينه اي كلام يمس بالقرار الدولي 1701، وتمحور النقاش حول ضرورة تنفيس الاحتقان المذهبي وتنفيذ الخطة الامنية، أما مسألة اطلاق النار في المناسبات فقد ادانها ممثلو الحزب، واتفقوا مع المستقبل على رفض هذه الظاهرة الفوضوية العامة، وتم الاتفاق على تنفيذ التفاهم حول ازالة الصور والشعارات والاعلام في المدن الرئيسية وعلى طريق المطار بالذات، واعتبرت ان الصور والاعلام والشعارات لها وقع خاص لدى بعض الناس.

وتردد ان المتحاورين حددوا يوم الجمعة من الاسبوع المقبل كموعد مبدئي لجولة جديدة.

وأكد الرئيس نبيه بري على ان طريق الحوار بين المستقبل وحزب الله سالكة وآمنة، ولن تتأثر بالقنص السياسي، مؤكدا ان القرارات التي تتخذ في جلسات الحوار ستنفذ ومن بينها ازالة كل الاشارات والعلامات الحزبية في بيروت والمدن الاخرى والطريق الساحلية الى الجنوب والشمال وطريق المطار.

واضاف بري انه اعطى توجيهاته الى الجهات المختصة في «امل» لازالة كل الاعلام والشعارات العائدة الى الحركة في مناطق تواجدها، وقد بدأت ازالتها منذ الثلاثاء، علما ان الموعد المقرر للشروع في التنفيذ هو اليوم.

وردا على سؤال حول تعليقه على قول البعض ان الخطاب الاخير لنصرالله انعكس سلبا على مناخ الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل، اجاب: ان ما قاله نصرالله يندرج في اطار تعزيز مناعة لبنان في مواجهة اي عدوان اسرائيلي.

وبعد الجلسة، صدر بيان اشار الى استكمال النقاش حول عدد من النقاط بصراحة ومسؤولية وترحيب بخطوة ازالة الصور والملصقات، اضافة الى متابعة الخطوات لاستكمال الخطة الامنية، واكدوا رفضهم اطلاق النار في كل المناسبات.

وكان النائب احمد فتفت عضو كتلة المستقبل الذي استبق جلسة الحوار باعلانه نعي الحوار واسقاط دور راعيه الرئيس نبيه بري الذي قال عنه فتفت انه يملك ميليشيا وهو طرف في المفاوضات.

موقف فتفت مردود الى المستجدات التي ترتبت على اعلان السيد حسن نصر الله انهاء قواعد الاشتباك مع اسرائيل من طرف واحد واطلاق الرصاص في بيروت وغيرها ابتهاجا باطلالته.

بدورها، استبقت كتلة المستقبل اللقاء الحواري في عين التينة باعلان تبني موقف رئيسها فؤاد السنيورة في رده على كلام السيد حسن نصر الله وتغاضيه عن القرار 1701، كما رفضت قيام ايران بتحويل لبنان الى ساحة مواجهة مع اسرائيل لاهداف ايرانية.

ورفضت الكتلة تعاطي حزب الله مع ظاهرة تكرار اطلاق النار عند اطلالات امينه العام وهو ما يتناقض مع الحوار القائم مع تيار المستقبل لحجب التوتر المذهبي.

بدورها مصادر في 14 آذار لاحظت لـ «الأنباء» أن القيادات الأساسية لدى هذا الفريق تذهب باتجاه تسيير الأمور من منطلق واقعي والحكومة خير مثال على ذلك.

وأضافت المصادر أن التعاطي مع حزب الله لا يلامس القضايا الخلافية خصوصا وجوده في سورية وسلاح «سرايا المقاومة» حتى تخطت الأمور كل الحدود، وأصبحت الاتفاقيات والقرارات الدولية بخطر، ما يعرض لبنان لأفدح الأضرار.

في هذا الوقت عقد مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية أمس الأربعاء بدلا من اليوم الخميس بسبب اضطرار رئيس الحكومة تمام سلام للمغادرة إلى ألمانيا لحضور مؤتمر حول النزوح السوري وأعبائه.

وتحدث الرئيس سلام في مستهل الجلسة عن المستجدات السياسية والأمنية وذكر بضرورة انتخاب رئيس للجمهورية كما في مستهل كل جلسة.

الزواج المدني في لبنان طرحه وزير الداخلية نهاد المشنوق من خارج جدول الأعمال لاتخاذ موقف حكومي جامع من المطالبات بإقرار مبدأ «الزواج المدني» الذي تعارضه المراجع الدينية الإسلامية والمسيحية في لبنان بينما تؤيده الجماعات المدنية.

وسئل وزير العدل أشرف ريفي وهو في الطريق إلى مجلس الوزراء رأيه في موضوع الزواج المدني فأجاب: أنا مع موقف الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وكان الرئيس الحريري عارض قرارا بإقرار الزواج المدني في لبنان في عهد آخر حكوماته، رغم موافقة رئيس الجمهورية يومذاك إلياس الهراوي.

لكن وزير السياحة ميشال فرعون أيد الزواج المدني الاختياري في لبنان بينما رأى وزير حزب الله محمد فنيش أنه لا مكان للزواج المدني في لبنان، وبذلك التقى مع الوزير ريفي على رفض هذا الموضوع.

يذكر أن هناك نحو 45 طلب تسجيل زواج مدني في أدراج وزارة الداخلية معقودة في قبرص وغيرها تنتظر التسجيل.

ويتجه مجلس الوزراء إلى حصر مبدأ الإجماع الوزاري بالقضايا المهمة، أما القضايا العادية، فيجب بثها بالنصف زائدا واحدا، حتى لا تتعطل أعمال الناس.

في غضون ذلك أنهى جان فرانسوا جيرو أمس مهمته المستعجلة في بيروت، فالتقى عددا من المرجعيات السياسية وآخرهم العماد ميشال عون في الرابية، ناصحا القيادات المعنية بعدم الثبات على مواقفها الجامدة.

وفي تقرير الأوساط المتابعة أن جيرو مازال يدور في الحلقة الرئاسية الفارغة وسيبقى هكذا حتى يرن جرس التفاهم الأميركي ـ الإيراني على خارطة نفوذ طهران في المنطقة.

قناة «المنار» قالت إن جيرو قام بسياحة سياسة صامتة في بيروت متابطا ملف الرئاسة اللبنانية لعله يجد مخرجا للأزمة أو مدخلا لشيء من الحل، بعدما تجمعت عنده المواقف، ومدخل الحل عند أهل البيت الواحد قبل سواهم أي المسيحيين.

ويبدو أن جولة جيرو لم تكن بمستوى توقعات التيار الوطني الحر، الذي استقبله عبر القناة البرتقالية التابعة له، بالقول إن الفراغ المستشري لا تخفف من وطأته حوارات تحاول إنقاذ جولاته من رصاص الابتهاج، أو زيارات مبعوثين أو استطلاعات موفدين كجان فرانسوا جيرو الذي قالت انه يجول بين حقول الألغام اللبنانية بعدما فشل إقليميا في فكفكة ألغام الخارج.

مصادر 14 آذار لـ «الأنباء»: قياداتنا الأساسية تسيّر الأمور لكن عدم ملامسة المسائل الخلافية جعل القرارات الدولية في خطر

النائب الرفاعي لـ «الأنباء»: حوار المستقبل وحزب الله خفف من الخطاب التحريضي

بيروت ـ أحمد منصور

لفت عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب كامل الرفاعي الى اننا بتنا اليوم ونتيجة للحوار بين حزب الله وتيار المستقبل لم نعد نسمع الخطاب التحريضي ـ المذهبي الذي اعتدنا على سماعه دائما، مشيرا الى ان الحالة والعلاقة بين الطائفتين السنية والشيعية وفي اكثر من منطقة لبنانية ارتفع فيها منسوب الحميمية بنسبة مئوية لا بأس بها، معتبرا ان جولات الحوار كانت جيدة وعكست في تخفيف الخطاب التحريضي واشاعة اجواء الارتياح والاطمئنان، ولفت الى ان من نتائج الحوار ان عملية التفجير في طرابلس لم تؤد الى ردة فعل مذهبية، مؤكدا ان حزب الله يسعى للحوار ويتمنى له النجاح حماية للمقاومة وان تيار المستقبل ايضا يريد نجاح الحوار، مشددا على ان الجميع لهم مصلحة في الحوار ونجاحه.

وقال الرفاعي في تصريح لـ «الأنباء»: ان ما يهم اللبنانيين جميعا كمؤسسات وكدولة لا اعتقد انها ستقتصر على الحوار بين الطرفين، نحن بحاجة الى طاولة حوار تجمع جميع الاطراف ولكن يكون هناك تفاهم مسبق لما سيجري فيما بعد، معتبرا ان اجواء التقارب بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية تسير وفق برنامج ونقاط وضعاها في محاولة للتفاهم عليها حتى اذا حصل اللقاء بين العماد ميشال عون وسمير جعجع يكون عبارة عن توقيع على هذه النقاط.

واشار الرفاعي تعليقا على الخطة الامنية في البقاع الى ان الغطاء مرفوع منذ زمن طويل عن جميع المخالفين، وقال ما يحتاجه البقاع من الخطة الامنية هو خطة مخابراتية ومعلوماتية، بمعنى ان تستطيع قوى الامن الداخلي والمعلومات والمخابرات تحديد اماكن الخارجين على القانون والقيام بداهمات والقاء القبض عليهم.

وفيما يتعلق بالحالات التكفيرية قال ان ضرب الحالات التكفيرية لا يتم فقط بالامن وبالعسكر، بل نريد انماء وان يكون للدعوة المعتدلة من خلال المؤسسات الدينية مفعولها، ونريد رفع الظلم والاضطهاد عن قسم كبير من العائلات والافراد الذين يُستغلون نتيجة فقرهم ونتيجة الاضطهاد والظلم في العمليات التكفيرية.

تحليل إخباري

قواعد السياسة والعلاقات الخارجية في «لبنان أولا» ومن خلفية «الحياد الإيجابي»

بيروت: «لبنان أولا» يعني التزام مبدأ أن تكون مصلحة لبنان الوطن والكيان والدولة فوق أي مصلحة داخلية (دينية، طائفية، مذهبية، عشائرية، مناطقية، حزبية، فئوية، شخصية..) أو خارجية (دولية، عربية، إسلامية، إقليمية..)، وهذا يعني عمليا رفض لبنان إملاءات البعض في الداخل أو إملاءات الخارج، أيا كان هذا الخارج، كما رفض منطق القوى الشمولية سواء كانت إسلامية أو قومية على الطراز القديم لأن كلتيها تنظر إلى لبنان كمنصة انطلاق لمشروع شمولي تعتبر تحقيقه أسمى وأنبل من الحفاظ على هذا اللبنان الذي لا قيمة له بحد ذاته بنظرها. وهكذا، تبدي هذه القوى المصلحة الإسلامية أو العربية كما تراها هي على المصلحة اللبنانية إذا ارتأت أن ثمة تناقضا بين هذه وتلك (..).

انطلاقا من هذه الرؤية، فإن القواعد لعلاقات سوية للبنان بالخارج، بحسب كلمة للدكتور توفيق هندي في الجامعة الاميركية حول محمد شطح، هي:

1 ـ يجب عدم انجرار لبنان أو أي فريق فيه إلى أي تدخل عسكري أو أمني لمناصرة طرف يعتبر صديقا ومهما كانت قضيته محقة كالقضية الفلسطينية أو قضية الشعب السوري.

2 ـ فليكن واضحا أن لبنان بحالة عداء مع إسرائيل ولن يقف على الحياد إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي يتعاطف مع قضاياه المحقة ويساهم في نصرتها. لكنه في الوقت عينه يتطلع إلى العودة إلى تنفيذ اتفاقية الهدنة معها الموقعة عام 1949، وتحسين شروطها وتأمين ضمانات دولية إضافية لحماية الحدود اللبنانية. ان القرار 1701 يحقق هذه الشروط ويشكل نوعا من التحييد العسكري الضروري للبنان يقيه، إذا استكمل تنفيذه، من أي عدوان إسرائيلي، بانتظار حل عادل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي. لا مصلحة للبنان أن يتورط في أن يكون رأس رمح ضد إسرائيل يقاتل وحيدا في ساحة المعركة و/أو لحساب طرف خارجي. ان حجم مساهمة لبنان في الصراع العربي ضد إسرائيل يجب أن يتناسب كما ونوعا مع قدراته الذاتية.

ان أساس موقف لبنان إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي يقوم على المبادرة العربية للسلام التي أقرت في قمة بيروت عام 2002.

لن يوقع لبنان على أي معاهدة سلام مع إسرائيل ما لم يعم السلام بين إسرائيل وكل الدول العربية، لاسيما سورية وفلسطين.

3 ـ ضرورة احترام لبنان للشرعية الدولية وتنفيذ كل قراراتها ذات الصلة بالوضع اللبناني.

4 ـ رفض إدخال لبنان في سياسة المحاور العربية أو الإقليمية أو الدولية لأن هذا الأمر ينعكس سلبا على وحدته الداخلية.

5 ـ اعتماد سياسة خارجية مبنية على الاعتدال والانفتاح ورفض كل أشكال التطرف.

6 ـ رفض لبنان التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أو كيان عربي. وفي المقابل، رفض تدخل أي دولة أو كيان عربي أو إقليمي أو دولي في شؤون لبنان الداخلية.

7 ـ رفض أن تقوم أي جماعة طائفية أو مذهبية أو سياسية لبنانية بتحالفات أو علاقات إستراتيجية مع أي دولة أو كيان عربي إسلامي إقليمي أو دولي. ان هذا الشأن حصراً من صلاحية الدولة اللبنانية التي تمثل الإرادة الجامعة للشعب اللبناني.

8 ـ عدم السماح لأي جماعة طائفية أو مذهبية أو سياسية لبنانية أن تتلقى من قوى خارجية أي دعم سواء كان عسكريا أو ماليا أو أمنيا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو أي دعم آخر إلا من خلال الدولة المركزية اللبنانية وذلك من خلال مؤسساتها، واضعة بهذه الطريقة حدا لاستخدام هذه المساعدات كوسائل للتدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية.

9 ـ رفض أن يكون لبنان الساحة التي تتصارع فيها الدول العربية أو الإقليمية أو الدولية مباشرة أو بالواسطة أو أن يكون الورقة التي تتصرف بها هذه الدولة أو تلك، سلما أو حربا.

10 ـ لبنان ليس ملزما بتحمل عبء قرارات غيره الخاطئة والتي لم يشارك في صياغتها واتخاذها، خاصة إذا كانت تلحق الأذى البالغ به. فليس له أن يتضامن مع أي دولة عربية أو إسلامية تدخل نفسها بحرب خطرة نتيجة لسياسة رعناء غير محسوبة أو مغامرة أو توسعية أو بسبب دوافع ايديولوجية خاصة بها.